

حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (حاشية شرح المنهج)

@ 609 وما ذكرته من وجوب تعريف ما لقط للحفظ هو ما اختاره في الروضة وصحه في شرح مسلم واقتصر في الأصل على نقل عدم وجوبه عن الأكثر قالوا لأن التعريف إنما يجب لتحقيق شرط التملك فإن بدا له أن يملكها أو يختص بها أو لقطها للتملك أو للاختصاص وجب تعريفها جزماً ويمتنع التعريف على من غلب على ظنه أن سلطاناً يأخذها بل تكون أمانة بيده أبداً كما في نكت النووي وغيرها وفيها أنه يمتنع الإشهاد عليه أيضاً حينئذ أو أخذها لها أي للخيانة فضا من كما في الوديعة وليس له بعد ذلك تعريفها لتملك أو اختصاص لخيانته .

ولو دفع لقطه لقاض لزمه قبولها وإن لقطها لتملك حفظاً لها على مالها بخلاف الوديعة لا يلزمه قبولها لقدرته على ردها على مالها وقد التزم الحفظ له وهذه من زيادتي في لقطها لغير حفظ ويعرف بفتح الياء اللاقط وجوباً على ما قاله ابن الرفعة وندبا على ما قاله الأزرعي وغيره جنسها أذهب هي أم فضة أم ثياب وصفتها أهروية أم مروية وقدرها بوزن أو عد أو كيل أو ذرع وعفاصها أي وعاءها من جلد أو خرقة أو غيرها ووكاءها أي خيطها المشدودة به وذلك لخبر زيد السابق وقيس بما فيه غيره وليعرف صدق واصفها ثم يعرفها بالتشديد في نحو سوق كأبواب المساجد عند